

تطوير خدمة إصدار تراخيص الإعلانات

وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني والأشغال بالتعاون مع هيئة الحكومة الإلكترونية

في العام 1973 صدر المرسوم رقم (14) لسنة 1973- بشأن تنظيم الإعلانات، حيث أشارت المادة رقم 3- بعدم جواز مباشرة الإعلان إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة البلديات والتخطيط العمراني والأشغال، فيما بينت اللائحة التنفيذية للقانون الكيفية التي تقدم بها طلبات تراخيص الإعلان وشروطها وفحصها واتخاذ القرارات بشأنها ورسوم منحها وتجديدها.

وفي إطار مسؤوليات هيئة الحكومة الإلكترونية بصفتها الجهة المنوطة بتنسيق وتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية، وفقاً للاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تقرها اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات-المرسوم رقم (69) لسنة 2007-، حيث تضطلع هيئة الحكومة الإلكترونية بالعديد من المسؤوليات ذات العلاقة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- اقتراح السياسة العامة والاستراتيجية المناسبة لبرامج الحكومة الإلكترونية وعرضها على اللجنة العليا لإقرارها.
- اقتراح البرامج اللازمة لتقنية المعلومات والبيانات وتقديم الخدمات وتيسير الاتصالات بين كافة أجهزة الدولة، وتنفيذ ما تقره اللجنة العليا منها وصولاً لتفعيل الحكومة الإلكترونية.
- اقتراح سن التشريعات والقرارات اللازمة لتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية.
- إنشاء قنوات إلكترونية لتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية.
- تقديم الدعم الفني والمساندة العلمية للوزارات والجهات الحكومية الأخرى وصولاً لتفعيل برامج الحكومة الإلكترونية.

ومما لا شك فيه فقد أصبحت تقنية المعلومات أهم الدعائم في مسيرة تطوير الخدمات الحكومية بشكل عام وتطوير خدمات وزارة الشؤون البلدية والتخطيط العمراني والأشغال بشكل خاص، ومن ثم انتهجت الوزارة استراتيجية تعتمد على تطويع تكنولوجيا المعلومات في تيسير العديد من الخدمات للأفراد وأصحاب الأعمال، والتي أسهمت بشكل جذري في تغيير إجراءات العمل التقليدية.

وفي إطار من التعاون المشترك بين أجهزة الدولة قامت وزارة الشؤون البلدية والتخطيط العمراني والأشغال بالتعاون مع هيئة الحكومة الإلكترونية بإطلاق مجموعة من الخدمات التي تندرج تحت " خدمات إصدار تراخيص الإعلانات " وهي:

- تقديم طلب اعتماد محتوى الإعلان
- حساب تكلفة الإعلان
- تقديم طلب إعلان تجاري - غير دعائي
- تجديد التراخيص التجارية – الغير دعائية
- عرض مغالطات الإعلانات

وتأتي خدمة إصدار تراخيص الإعلانات المقدمة للأفراد وأصحاب الأعمال على رأس الخدمات الإلكترونية التي قدمتها وزارة الشؤون البلدية والتخطيط العمراني والأشغال والتي نلقي عليها الضوء فيما يلي مع توضيح الفوائد التي تحققت على مستوى الدولة وعلى مستوى المتعاملين.

حالة دراسية: خدمة إصدار تراخيص الإعلانات

قامت الوزارة في عام 2014 بإصدار وتجديد ما مجموعه 14040 رخصة تجارية وغير تجارية من خلال المسارين الإلكتروني والتقليدي، وفيما يلي نبذة موجزة عن كيفية تطوير خدمة إصدار تراخيص الإعلانات بالتعاون ما بين وزارة الشؤون البلدية والتخطيط العمراني والأشغال وهيئة الحكومة الإلكترونية في هذا الشأن:

- قبل إطلاق الخدمة الإلكترونية كانت عملية إصدار تراخيص الإعلانات تحتاج إلى زيارتين إلى البلدية المعنية لإنجاز الخدمة الزيارة الأولى لتقديم الطلب والزيارة الثانية لدفع الرسوم في حال الموافقة على الطلب.
- تبدأ الخدمة من خلال حضور مقدم الطلب إلى قسم التراخيص البلدية لتقديم طلب رخصة إعلان تجاري أو غير تجاري، حيث يقوم بداية بتعبئة الاستمارة المخصصة ويرفق معها رسالة من صاحب العمل ونسخة من السجل التجاري وصورة عن الإعلان وموافقات الجهات الخدمية المطلوبة حسب نوع الإعلان.
- ولا تنتهي العملية بمجرد تقديم الطلب، وإنما تبدأ هنا عملية إدخال البيانات الأولية على النظام من قبل فني الاستقبال، ثم تحويل المعاملة إلى الأخصائي الشامل والذي يقوم بالكشف ومعاينة الطلب وإدخال الطلبات على النظام ثم يتم تحويلها للمهندس والذي يقوم بدوره بالتأكد والمصادقة على الطلب بعد ذلك تحول مرة أخرى إلى الأخصائي ليقوم بإخطار مقدم الطلب بحالة الطلب، ثم يحضر مقدم الطلب ويقوم بدفع الرسوم عند أمين الصندوق ويتوجه إلى الأخصائي الشامل ليتسلم الرخصة بعد طباعتها وأخذ التوقيع اللازمة.
- وبطبيعة الحال ونتيجة لكل تلك المعالجات التقليدية ومروها عند أربعة موظفين، كانت عملية إصدار رخص الإعلانات تستغرق وقت المتعاملين والموظفين ولا تتيح للجمهور الحصول على الخدمة بوقت سريع حيث كانت تستغرق إنجاز الخدمة ثلاث أسابيع.
- فور تحويل خدمة إصدار رخص الإعلانات (التجارية وغير تجارية) من خدمة تقليدية تنفذ من خلال المسار اليدوي إلى خدمة إلكترونية تم إلغاء الزيارات وأصبح بإمكان مقدم الطلب الحصول على الخدمة في أي مكان ودون الحاجة للقيام بزيارة البلدية المعنية.
- أصبح بإمكان مقدم الطلب الحصول على الخدمة من 3-5 أيام عمل كحد أقصى في حالة الطلب مكتمل ومستوفي كل المستندات المطلوبة.
- أصبح بإمكان مقدم الطلب اختيار نوع الرخصة التي يرغب بالحصول عليها واستكمال بياناتها إلكترونياً وتحميل الوثائق اللازمة ودفع الرسوم المقررة إلكترونياً بعد أن يتم المصادقة عليها من قبل المهندس المختص ومن ثم استلام الرخصة عن طريق البريد الإلكتروني، مما ساهم في إلغاء المعاناة التقليدية التي كان يمر بها مقدم الطلب عند إصدار الرخصة.
- أصبح بإمكان مقدم الطلب تنفيذ خدمات أخرى ذات علاقة برخص الإعلانات دون الحاجة لزيارة الوزارة أو البلدية المعنية مثل تجديد رخص الإعلانات، حساب تكلفة الإعلان، الاستعلام عن حالة جميع الطلبات الإلكترونية، الاستعلام عن المخالفات، تحديث البيانات.
- أصبح عدد الموظفين المخصصين لتنفيذ الخدمة اثنان بدل من أربع موظفين سابقاً، حيث يقوم باستلام الطلبات الإلكترونية الموظف المختص ويقوم بمراجعتها ومعاينتها، ومن ثم تحويل الطلب لرئيس القسم للمصادقة.
- وبشكل عام وتماشياً مع أحدث الممارسات الدولية قامت هيئة الحكومة الإلكترونية بتوفير أقصى معايير الخصوصية وسرية البيانات حيث لا يسمح لأي شخص بأن يطلع على معلومات لا يحق له الاطلاع عليها.

- هذا إلى جانب توفير كافة التكاليف المباشرة والغير مباشرة المرتبطة بعملية إصدار رخص الإعلانات (تكلفة الورق – الطباعة - الأرشفة) بخلاف تكلفة الموارد البشرية التي أصبح أصبح أكثر إنتاجية مع توفر الخدمة الإلكترونية.
- الجدول التالي يوضح القيمة المضافة والفوائد التي تحققت من خلال تطوير تلك الخدمة (مقدرة على مستوى الحكومة بالدينار البحريني سنويا):

نسبة التوفير	على مستوى المعاملة الواحدة			التكلفة الإجمالية للمعاملات / سنويا (14,040 معاملة سنويا)			عنصر القيمة المضافة
	قيمة التوفير المالي	تكلفة الإجراءات الإلكترونية	تكلفة الإجراءات التقليدية	قيمة التوفير المالي	تكلفة الإجراءات الإلكترونية	تكلفة الإجراءات التقليدية	
%59	0,06	0,040	0,110	883	613,52	1,497	التكلفة المباشرة (ورق - طباعة - صيانة معدات)
%100	9,2	0	9,20	129,241	49	129,290	التكلفة الغير مباشرة (إنتاجية موارد بشرية - دعم وقود - إنتاجية المواطن)

إن التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات واستخدام شبكة المعلومات العنكبوتية (الإنترنت) قد وضع تحديا كبيرا أمام الوزارات والهيئات الحكومية لتطوير نوعية الخدمات التي تقدمها، حيث أصبح على تلك الجهات أن تصبح أكثر ديناميكية وقدرة على تنوع خدماتها، مستخدمة في ذلك التطور الكبير في التقنيات المعلوماتية.

وقد أثمر التعاون ما بين هيئة الحكومة الإلكترونية وكافة الجهات الحكومية بشكل عام ووزارة الشؤون البلدية والتخطيط العمراني والأشغال بشكل خاص عن نجاحات كثيرة في مجال الخدمات الإلكترونية ما جعل الهيئة تقف في مصاف الجهات الأكثر تطورا في تقديم الخدمات الخاصة بالجهاز الحكومي على مستوى مملكة البحرين وعلى مستوى المنطقة في نفس الوقت، ولم تتوقف المسيرة عند تطوير الخدمات الإلكترونية فحسب بل في التحول إلى مصدر للمعلومات الإحصائية الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها دوما لمساندة عملية دعم واتخاذ القرارات.

ملاحق:

الشكل رقم 6: جدول القيمة المضافة للخدمة

الملاحق

القيمة المضافة	الإجراء الإلكتروني	الإجراء التقليدي	عنصر القيمة المضافة
10 أيام عمل	5 أيام عمل	15 يوم عمل	<ul style="list-style-type: none"> الوقت المطلوب لإنجاز الخدمة عدد الزيارات
زيارتين	لا يوجد	زيارتين	<ul style="list-style-type: none"> حجم الانبعاثات الحرارية نتيجة حرق وقود السيارات أثناء الحصول على الخدمة، (وحدة القياس: الطن المتري / سنويا)
84	-	84	<ul style="list-style-type: none"> كمية الورق المستهلك لتنفيذ الخدمة (نموذج البيانات الذي يملأه المراجع والصور الضوئية لهوية الأب والام وعقد الزواج، ومراسلات الفاكس)، (وحدة القياس: ورقة / سنويا)
56,200	28,100	84,300	<ul style="list-style-type: none"> عدد الأشجار التي يمكن الإبقاء عليها نتيجة التحول الإلكتروني، (وحدة القياس: شجرة / سنويا)
7	4	11	

جدول القيمة المضافة للخدمة